قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17607) - السنة الحادية والخمسون - الأحد 21 ذو الحجة 1447هـ - 7 يونيو 2026م

ذلكم هو الإسلام!

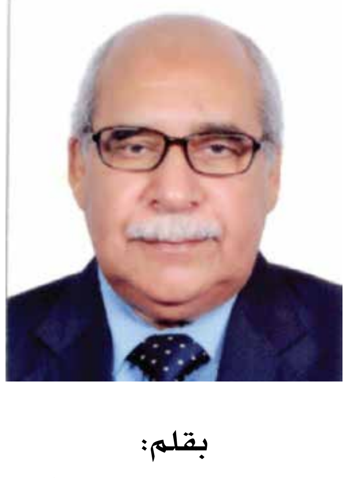

بقلم:
عبدالرحمن علي البنفلاح

لقد عانى المسلمون طويلًا من بغض كفار قريش لهم، ومحاربتهم للدعوة الجديدة التي تحمَّل المسلمون الأوائل الكثير من المعاناة والجهد في وقت لم يشتد بعد عود الدعوة، ولم تستكمل أدواتها الدعوية، ولم تستقطب أعوانًا يقفون معها، وهي تواجه المناوئين للدعوة الجديدة الذين ضحوا من أجلها بالأهل والولد، وظلوا على ولائهم والتزامهم بما تفرضه الدعوة الجديدة عليهم، وهم على ثقة ويقين بأن النصر آت لا محالة وإن طال الزمن، وأن التّاريخ لن ينسى لهم صنيعهم، ولن يخذلهم مهما اشتدّت المحن، وغالبتهم الأيام، وأن الحق سبحانه وتعالى الذي اختار لهم الإسلام دينًا بعد أن استكمل شرائعه وأحكامه، وبلغت القيم الأخلاقية فيه كمالها وتمامها ولا يمكن أن يخذلهم ويتخلى عنهم، وذلك لعدة أسباب، ومن هذه الأسباب أن المسلمين وهم الأمة الوحيدة التي اختارها الله تعالى ليؤول إليها مواريث الأنبياء جميعًا من آدم عليه السلام إلى محمد (صلى الله عليه وسلم) الذين بلغوا مرتبة أولي العزم من الرسل الكرام، وهم: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد (صلى الله وسلم عليهم جميعًا) ثم ختم ركب الرسالات برسالة سيد الخلق محمد (صلوات ربي وسلامه عليه).

وهكذا مضت الدعوة المباركة الجديدة في طريقها المحفوف بالمخاطر، وهي كل يوم تزداد نصرًا وتوفيقًا وظل الحال على ما هو عليه من الشد والجذب حتى نزل قوله تعالى: (أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير (39) الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرًا ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز (40)) سورة الحج.

إذًا، فقد أذن الله تعالى لرسوله (صلى الله عليه وسلم) وللمسلمين في أن يبدؤوا المواجهة دفاعًا عن أنفسهم، واستردادًا لحقوقهم التي سلبتها قريش منهم.

في المدينة المنورة بدأ الرسول (صلى الله عليه وسلم) في تنظيم العلاقات بين المسلمين ونظرائهم من أهل الكتاب من اليهود والنصارى، ومن ليس لهم كتاب سماوي أمر الرسول (صلى الله عليه وسلم) أن يستن فيهم المسلمون سنة أهل الكتاب من اليهود والنصارى.

وبعد أن فرغ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من العناية بمجتمع المدينة الداخلي اتجه إلى العلاقات الخارجية مع الدول والإمبراطوريات كبلاد فارس والروم والحبشة ومصر، فبدأ بمراسلة هذه الدول، فمن قبل بالمهادنة هادنهم، ومن دخل في الإسلام، ورضي بأن يكون من المسلمين له ما لهم، وعليه ما عليهم، ومن أبى واستكبر فلغة القوة هي الخيار الذي لا تستبعده، كما رسم الرسول (صلى الله عليه وسلم) نهج كيفية التعامل معهم.

ولقد رسم الرسول (صلى الله عليه وسلم) حدودًا للعلاقة بين الرسول والنبي وأن هناك معنى محددا للرسول وآخر للنبي، وإذا كان الرسول هو من أنزل الله تعالى عليه شريعة وأمرّه بتبليغها، فإن النبي يكتفي بدور الأسوة التي اختارها الله تعالى وليس مطلوبًا منه أن يبلغها إلى غيره من الناس وهذه كانت المواجهة الأولى بين النبي والرسول والمسلمين، وقال لهم: «أنتم أعلم بأمور دنياكم».

وبهذا تكون الأمة ووفق الأمر الإلهي معنية ومسؤولة عن الدعوة إلى الله تعالى، يقول سبحانه: (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) آل عمران / 104.

إذًا، فمهمة الدعوة أمر منوطة بها أمة الإسلام التي اختارها الله تعالى على عينه، وبوأها هذه المكانة العظيمة التي خلقت من أجلها، قال تعالى: (.. اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينًا ...) المائدة / 3.

وبعد، فمن أولى بهذه الدعوة للدين الجديد من المسلمين الذين صنعهم الله تعالى على عينه، وحقق فيهم العديد من الصفات التي تؤهلهم لحمل هذه الرسالة، قال تعالى: (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ...) آل عمران / 110.

وكونهم خير أمة أخرجت للناس، فلأنهم أمة أعلى الله تعالى من شأنها، فاختار لها الإسلام بعد أن كمل وتمت نعمته، واختارها له، وختمت بها الرسالات، ولهذا سماهم أبو الأنبياء إبراهيم المسلمين، قال تعالى: (وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم هو سماكم المسلمين من قبل ...) الحج / 78.

إذًا، فالمسلمون هم أمة الدعوة الخاتمة، وهم الشهداء على الناس يوم القيامة، وهم بهذا الاعتبار سوف يتقدمون الصفوف ليدلوا بشهادتهم ولينصروا الحق على الباطل، وليقولوا كلمة الفصل في ذلك اليوم العظيم، يا له من مشهد عظيم تكشف فيه الحقائق وفق ما هي عليه: (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت وتضع كل ذات حمل حملها وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن عذاب الله شديد) الحج / 3.

ذلكم هو الإسلام، وتلك هي مسؤولياته، وهذا هو شرف الانتماء إليه، فهيا شمروا عن سواعدكم لبلوغ الغاية المبتغاة منه.

التكاملية بين الاستراتيجيات والاستدامة

بقلم:
د. زكريا الخنجي

إن المتتبع للتغييرات الحضارية التي تحدث في النظم الإدارية والمؤسسية والاقتصادية المعاصرة يجد أنها تشهد تحولًا جوهريًا في فلسفة التخطيط الاستراتيجي، حيث لم يعد التركيز مقتصرًا على تحقيق الكفاءة التشغيلية أو النتائج المالية قصيرة الأجل، بل اتسع ليشمل تحقيق أثر تنموي مستدام يتسق مع المتغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وعليه فقد برزت أهداف التنمية المستدامة بوصفها إطارًا عالميًّا مرجعيًّا يوجه الممارسات الإدارية نحو تحقيق توازن تكاملي بين الأبعاد الثلاثة للتنمية، بما يضمن استدامة القيمة عبر الزمن.

وهذا ما حاولنا قوله في دورة تدريبية أقمناها مؤخرًا في واحدة من الدول الشقيقة، إذ حاولنا أن نضع الأطر الأساسية لهذه التكاملية، وهو ما نحاول أن نقوله هنا.

المنظور الإداري للاستراتيجية والاستدامة

فمن منظور إداري، تمثل هذه الأهداف تحولًا من التخطيط التقليدي إلى التخطيط القائم على النتائج الاستراتيجية، حيث تُستخدم كمرجعية لتحديد الأولويات وصياغة الرؤى المؤسسية. وتُعد الاستراتيجية في هذا الإطار أداة تنظيمية لتنسيق الموارد والقدرات، وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف العالمية ضمن سياقات محلية ومؤسسية، في عملية تمزج بين البعد التخطيطي والبعد القيمي.

كما يبرز قياس الأداء الاستراتيجي كآلية مركزية لضمان فعالية هذا التوجه، حيث يتم ترجمة الأهداف إلى مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) القابلة للقياس والمقارنة، مما يسمح بتقييم التقدم، وتعزيز المساءلة، ودعم اتخاذ القرار القائم على البيانات. ويؤدي هذا إلى تحويل الاستراتيجية من وثيقة جامدة إلى نظام ديناميكي يعتمد على التغذية الراجعة المستمرة، ويستجيب للمتغيرات الداخلية والخارجية، وفق منطق التحسين المستمر.

في هذه البقعة تتبلور العلاقة بين الاستراتيجيات وأهداف التنمية المستدامة وقياس التقدم في إطار إداري تكاملي، حيث تمثل الأهداف البوصلة الاستراتيجية، والاستراتيجيات آليات التنفيذ، بينما يمثل القياس أداة التقييم والتوجيه، بما يعزز قدرة المؤسسات على تحقيق الأداء المستدام والميزة التنافسية طويلة الأجل.

المنظور الاقتصادي للاستراتيجية والاستدامة

في ظل التحديات الاقتصادية العالمية المتزايدة، برزت أهداف التنمية المستدامة كإطار تحليلي وتنموي يسعى إلى إعادة توجيه مسارات النمو الاقتصادي نحو تحقيق الاستدامة والشمولية. إذ لم يعد النمو الاقتصادي يُقاس فقط بمعدلات الناتج المحلي الإجمالي، بل بمدى قدرته على تحسين جودة الحياة، وتقليل التفاوتات، والحفاظ على الموارد للأجيال القادمة.

وفي هذا السياق، تُعد الاستراتيجيات الاقتصادية الوسيلة الأساسية لترجمة هذه الأهداف إلى سياسات عامة وبرامج تنموية، حيث يتم تصميمها وفق نهج تكاملي يأخذ بعين الاعتبار الترابط بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويعكس هذا التحول اعتماد نماذج اقتصادية حديثة قائمة على الفكر النظمي، الذي يفترض أن أي تدخل اقتصادي في قطاع معين سينعكس على بقية القطاعات بشكل مباشر أو غير مباشر.

أما قياس التقدم نحو تحقيق الأهداف، فيعتمد على منظومة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي توفر بيانات كمية ونوعية، تُمكّن صانعي القرار من تقييم كفاءة السياسات الاقتصادية، وتحديد الفجوات التنموية، وإعادة توجيه الموارد. ويُعد هذا القياس أساسًا لبناء سياسات قائمة على الأدلة، مما يعزز من كفاءة تخصيص الموارد ويحد من الهدر.

وعليه، فإن العلاقة بين الاستراتيجيات الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة وقياس التقدم تتخذ طابعًا ديناميكيًا قائمًا على التفاعل المستمر بين التخطيط والتنفيذ والتقييم، بما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة قادرة على مواجهة الصدمات والتكيف مع التغيرات العالمية.

تكاملية بين الاستراتيجيات والاستدامة

في خضم كل هذه التغييرات تبرز الاستراتيجيات بوصفها الأداة المركزية التي تتولى ترجمة هذه الرؤية الكلية إلى برامج عمل واقعية. غير أن العلاقة بين الاستراتيجية والاستدامة لم تعد علاقة توظيف تقني محدود، بل غدت علاقة تكامل بنيوي، تتأسس على إدماج مبادئ الاستدامة في صميم عمليات التخطيط واتخاذ القرار. ويعني هذا التكامل أن الاستراتيجية لم تعد إطارًا محايدًا لتخصيص الموارد، بل أصبحت حاملة لمنظومة قيمية تعكس التوازن بين متطلبات النمو والعدالة البيئية والاجتماعية.

إن الطبيعة المتكاملة وغير القابلة للتجزئة لأهداف التنمية المستدامة تفرض على الاستراتيجيات اعتماد مقاربات شمولية قادرة على استيعاب الترابط بين الأهداف، حيث يؤثر التقدم في مجال معين على المجالات الأخرى بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن ثم، فإن أي استراتيجية فعالة ينبغي أن تُبنى على أساس فهم هذه العلاقات التبادلية، والعمل على تعظيم أوجه التآزر وتقليل التعارضات بين الأهداف. وعليه، فإن التكامل بين الاستراتيجية والاستدامة يقوم على منطق النظام الكلي، الذي يتجاوز التجزئة القطاعية إلى بناء رؤية تنموية مترابطة.

ومن منظور نظري، يمكن تفسير هذا التكامل في إطار ما يُعرف بـ(الاستدامة الاستراتيجية)، والتي تشير إلى عملية دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في صلب التخطيط الاستراتيجي، بما يحقق قيمة مستدامة طويلة الأجل ويعزز قدرة النظم على التكيف مع المتغيرات. ويعكس هذا التوجه انتقالًا من نماذج استراتيجية تقليدية تركز على الكفاءة قصيرة المدى، إلى نماذج أكثر شمولًا تسعى إلى تحقيق المرونة والاستدامة في بيئات تتسم بعدم اليقين والتعقيد.

كما يتجلى هذا التكامل بصورة أوضح في اعتماد الاستراتيجيات على أطر قياس الأداء التنموي، التي تقوم على مؤشرات متعددة الأبعاد، تسمح بتقييم التقدم نحو تحقيق الأهداف، وتوفر أساسًا لاتخاذ قرارات تصحيحية قائمة على الأدلة. ويُفضي هذا إلى بناء علاقة ديناميكية بين التخطيط والتنفيذ والتقييم، حيث تصبح الاستراتيجية عملية مستمرة من التعلم والتكيف، وليست مجرد خطة جامدة.

وعليه، فإن التكامل بين الاستراتيجيات والاستدامة لا يمثل خيارًا تنظيميًا فحسب، بل ضرورة معرفية ومنهجية تفرضها طبيعة التحديات المعاصرة، التي تتسم بالتشابك والتعقيد. فكما أن التنمية المستدامة تتطلب تحقيق التوازن بين الأبعاد المختلفة، فإن الاستراتيجية مطالبة بأن تكون قادرة على استيعاب هذا التوازن، وتوجيه الموارد والجهود نحو تحقيقه. ومن هذا المنطلق، فإنه يمكن النظر إلى هذا التكامل بوصفه إطارًا تحليليًا متقدمًا يسهم في إعادة صياغة دور الاستراتيجيات، من مجرد أدوات لتنفيذ السياسات، إلى منصات لإنتاج التحول التنموي الشامل.

Zkhunji@hotmail.com

على أرض البحرين الطيبة.. نبض من الإنسانية والتآلف

بقلم:
حامد عادل أحمد

حين نقف على أرض البحرين الغالية، نستحضر في أذهاننا لوحةً غنيةً بروح الوحدة والتآلف، حيث يلتقي المقيمون على تراب هذا الوطن العزيز، حاملين معهم تجارب متعددة، وموارد متنوعة، يشاركون أهله في بناء مستقبل واعد، يسير بخطى واثقة نحو التقدم والازدهار. إن هؤلاء المقيمين، الذين تأثروا بسمات أهل البحرين الأصيلة، أصبحوا جزءًا لا يتجزأ من نسيج المجتمع، يشاركوننا الأفراح والأتراح، ويؤمنون أن الوطن هو البيت الكبير الذي يجمعنا جميعًا.

وفي إطار هذا المشهد الرائع من التلاحم والتراحم، تتجلى روحُ الامتنان والتقدير لأولئك الذين يساهمون بأرواحهم وطاقاتهم في بناء الوطن. فهم ليسوا مجرد مقيمين يحملون جنسيات مختلفة، بل هم شركاؤنا في النجاح، وعملاؤنا في خدمة الوطن، يضعون خبراتهم ومهاراتهم في خدمة التنمية المستدامة، ويشاركوننا الرغبة الصادقة في رفع راية البحرين عاليةً خفاقة.

وفي لحظة صدفة لا تُنسى، التقيتُ زوجين عربيين مقيمين في البحرين، لكن هويتهما الوطنية تتجلى في أفعالهما وسلوكهما، كأنهما من أبناء هذا الوطن الغالي. كان لقاؤهما مع من هم من أبناء البحرين، كأنما هو لقاءُ إخوةٍ وأصدقاء منذ زمن بعيد. أظهرا حبًا لا يُضاهى لهذا الوطن، وإخلاصًا قل نظيره، تجلى في كل كلمة ونظرة، وفي تصرفاتهم التي تنم عن تواضعٍ جم وطيبة قلبٍ لا حدود لها.

لقد لمستُ من خلال حديثهما، مدى صدق انتمائهما، وحرصهما على أن يكونا جزءًا من مسيرة البناء والتطوير. كانا يعبران عن فخرهما بالانتماء لهذا الوطن، ويعملان بكل ما أوتيا من جهد، ليرسما لوحةً من الإنسانية والكرم، حيث يُظهران حسن التعامل مع الجميع، ويؤكدان أن الإنسان هو الجوهر الحقيقي لأيِ تطورٍ ونجاح. إن تواضعهما وحسن خلقهما، جعلاني أُعيد التفكير في أهمية الإنسان الطيب، الذي ينشر النور والأمل في كل مكان.

هذان الزوجان، وما يمثلانه من نموذجٍ فريد، يعكسان الصورة الحقيقية للإنسان البحرينيِ والمقيم على أرضه، والذي يحمل في قلبه حبًا عميقًا لوطنه، ويعمل من أجل أن يكون دائمًا في مقدمة الركب. هؤلاء الأفراد، الذين يختلطون مع أبناء الوطن، يرفعون راية الإنسانية، ويُسهمون في تعزيز قيم التآلف، ويؤكدون أن النجاح الحقيقي هو الذي يُبنى على أساس المحبة والتفاهم.

وفي الختام، أود أن أُعبر عن فخر واعتزازٍ كبيرين لوجود أمثال هؤلاء، وغيرهم من المقيمين الذين يزرعون الأمل، ويصنعون الفارق، بكل تواضع وصدق. إن وجودهم بيننا هو شهادة حية على أن البحرين، أرض الخير والبركة، ليست فقط موطنًا للجميع، بل هي منبعٌ للإنسانية، والتعايش، والتقدم. فلنحمد الله على نعمة هذا الوطن، ولنُقدِّر كل من يسعى ليكون جزءًا من مسيرته الرامية إلى الخير والنماء.

هل استوعب العرب دروس تجارب التفاوض المريرة مع إسرائيل؟

بقلم:
د. وليد عبد الحي ○

منذ دراستي عن مشروعات التسوية السياسية للصراع العربي الصهيوني عام 1979، وحتى الآن، حاولت خلال هذه الرحلة الطويلة (47 سنة) أن أراقب «العقل الإسرائيلي» في التفاوض مع العرب، وأجد أن هناك بعض المحددات المركزية التي يضعها الطرف الإسرائيلي في اعتباره عند التفاوض مع العرب، وهي:

أولاً: تقسيم الأنظمة أو القوى السياسية العربية إلى أربعة مستويات، هي: أنظمة أو قوى خطرة لكنها هوجاء، وأنظمة أو قوى خطرة لكنها ذكية بقدر ما، وأنظمة أو قوى قابلة للتطويع من خلال بعض الغواية والتهديد، وأنظمة أو قوى ليست فاعلة لكنها تقبل التوظيف الدولي لها.

ثانياً: أغلب العرب يتصرفون على أساس «ما يعتقدون» لا على أساس «ما يمتلكون»، وتمثل اللغة والخطاب السياسي قاعدة هذا الاعتقاد، وهو ما يستوجب عدم الاهتمام بما يقولون بل بما يمتلكون، ويتم التفاوض معهم بعيداً عن «ولعهم الإنشائي»، رغم سيطرة ولعهم هذا على أدائهم التفاوضي في البداية.

ثالثاً: العربي لا يستجيب للوعظ بمقدار استجابته للتهديد، لذا يجب التفاوض معه على أساس الإكراه «العضلي والنفسي»، لا على أساس الإقناع المنطقي والحجة بالحجة.

رابعاً: العقل الباطن للعربي مكوّن أساسي في تكوين رؤيته للظواهر، وهو ما يستوجب الغوص في «اللاوعي الجمعي» لفهم المجتمع، والغوص في اللاوعي الفردي لفهم القيادات وفريق التفاوض.

بناءً على ما سبق، يتم التفاوض الإسرائيلي مع العرب طبقاً للتكتيكات الآتية:

-1 دراسة أفراد فريق التفاوض العربي، ويتم من خلال:

أ- التركيز خلال المناقشات العامة أو الاجتماعات الفردية على بعض الأفراد في الفريق العربي دون الآخر، لإثارة «التوتر الداخلي» بين أعضاء الفريق، وهو ما يمكن استغلاله من خلال فهم هذا التوتر الصامت.

ب- البحث عن عقد النقص عند كل من أعضاء الفريق (خلفيته الاجتماعية، مؤهلاته العلمية، عيوبه الجسدية، إتقانه للغات أجنبية... إلخ)، ثم محاولة الطرق على هذه العقد لتوظيفها في تعزيز التوتر داخله، واستغلال هذا التوتر.

ت- البحث في إمكانية الانفراد بالبعض من الفريق للحوار الجانبي معه، وتعزيز الإحساس لديه بالأهمية.

ث- تحسس مدى نزوع المفاوض للشهرة والتقدم في سلّم صنع القرار السياسي، وتوظيف ذلك خلال اشتراكه في المفاوضات، وهو ما يغويه لتقديم التنازلات لضمان المساندة الإسرائيلية لدوره.

ج- ضرورة إشراك أو إطْلاع المتخصصين الإسرائيليين في العقل العربي على سير التفاوض من جانب النقاط السابقة الذكر، واستشارة هؤلاء المتخصصين في كيفية استغلال النقاط السابقة.

-2 مكان التفاوض، وهذا يستوجب خلال مرحلة التمهيد للتفاوض أن يتم:

أ- المقارنة من البداية بين الأماكن المقترحة للتفاوض ومزايا وعيوب كل مكان، بخاصة من ناحية توظيف آليات التفاوض.

ب- توظيف المكان لنسج علاقات مع أطراف أخرى، بخاصة إذا كان التفاوض في بلد عربي.

ت- دراسة مدى حرص دولة المكان على النجاح لتعزيز مكانتها الإقليمية أو الدولية، والبحث في كيفية استغلال هذا الحرص.

-3 موضوعات التفاوض، وهنا يتم العمل التفاوضي على أساس:

أ- جعل أولويات الطرف الإسرائيلي هي التي تطغى على المناقشات التمهيدية، وخلق الانطباع لدى العالم أن المفاوضات هي لبحث «هذه الموضوعات» أكثر من غيرها.

ب- صياغة النصوص والمقترحات بطريقة واضحة وقاطعة في الموضوعات الاستراتيجية المهمة لإسرائيل، في حين تتم صياغة الموضوعات الخاصة بالطرف العربي بشكل قابل للتأويل في دلالاته الوصفية أو المعاني أو المدى الزمني لبحثه أو تنفيذه... إلخ.

ت- اعتبار الأغراض الإسرائيلية أغراضاً عاجلة أو فورية، وصياغة المطالب العربية باعتبارها لاحقة أو مؤجلة (مثل عبارة موضوعات الحل النهائي في أوسلو)، ثم اعتبار التأخير في تنفيذ العاجل مبرراً لإطالة انتظار الآجل، وهو المطلب العربي.

ث- توظيف الإعلام توظيفاً ذكياً لخدمة العملية التفاوضية، من خلال تشويش المطالب العربية وتوضيح المطالب الإسرائيلية وتعزيز منطقيتها.

ج- الاتفاق بين الفريق الإسرائيلي على دور القوى الكبرى من خلال ثلاثة أبعاد: من يشارك من القوى الكبرى ومن يجب استبعاده، ثم ما حدود دور من يشارك، وثالثاً كيف نلجم الدور السلبي لمن لم يشارك أو من ترفض إسرائيل مشاركته.

-4 تنفيذ الاتفاقات، وهنا تعمل إسرائيل على:

أ- اختيار اللغة التي يجب اعتمادها عند صياغة نص الاتفاق، واعتبار معاني المفاهيم هي كما تعنيها في اللغة المختارة.

ب- المفاهيم التي عليها خلاف يتم تفسيرها في الحاشية، مع اعتبار الحاشية جزءاً أصيلاً من النص (مثل إصرار إسرائيل على وضع حاشية تتضمن النص على أن عبارة الضفة الغربية تعني يهودا والسامرة).

ت- أولوية تنفيذ المطالب الإسرائيلية و«الوعد» بالانتقال إلى المطالب العربية لاحقاً (مثل قضايا الحل النهائي).

ث- تنفيذ المطالب العربية طبقاً للتأويل الإسرائيلي لما تعنيه عملية التنفيذ من منظور إسرائيلي (الأراضي المحتلة أو أراض محتلة).

ج- ضرورة تنشيط العمل الاستخباراتي حول الفريق العربي المفاوض، واستغلال المعلومات التي تتوفر عنه.

ح- استغلال الحساسيات والضغائن الدفينة (الفردية بين الساسة العرب، والمجتمعية بين القوى السياسية والاجتماعية العربية)، من خلال خلق جو من الشكوك في دلالات الأفق الاستراتيجي للتنفيذ (مساران للتفاوض مع الفلسطينيين، وكل مسار لا يعلم عن المسار الآخر كما جرى خلال أوسلو).

خ- عدم التعويل كثيراً على الرفض العربي الفوري أو الانسحاب أو تعطيل التفاوض، فالعرب سيعودون إلى طاولة التفاوض بطرق سرية أو علنية.

د- الرفض العربي لا يعني -في الغالب- أنه موقف قطعي، بل إن تاريخ التفاوض مع العرب يشير إلى أنهم يتراجعون عن مواقفهم في نسبة عالية جداً من الحالات.

ذ- المبالغة في الجانب الاحتفالي من جوانبه الشكلية، والتركيز على أشخاص الطرف العربي لإشباع الرغبة في الظهور أمام العالم، للتخفيف من الحرج المتواري داخلهم من النتائج الميدانية للتفاوض.

ذلك يعني أن التفاوض عملية تخضع لتخطيط «علمي»، بينما عند العرب - كما يقول كاتب إسرائيلي- ليس التفاوض إلا تكراراً لحالات «خطبة العروس» في المجتمع العربي، حيث يطغى البعد «الطقوسي» عندما تتقاطر الجاهات وبروتوكول فنجان القهوة وقراءة الفاتحة وغير ذلك من المظاهر الاحتفالية.

○ أكاديمي فلسطيني مختص في العلاقات الدولية